وفد مجلس الأمة برئاسة علي الراشد مع ولي عهد البحرين

الراشد في ضيافة الظهراني

استقبال حافل للوفد البرلماني الكويتي

الوفد البرلماني التقى رئيس الوزراء البحريني ورئيس مجلس النواب

الراشد: دعوة عاهل البحرين لاستكمال الحوار خطوة «موفقة وجيدة»

المنامة - «كونا»: اكد رئيس مجلس الامة علي الراشد امس، اهمية تنسيق الجهود المشتركة بين المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي امن اجل المساهمة في تحقيق امن واستقرار المنطقة ووضع الحلول المناسبة لمعالجة التحديات التي تواجهها.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الراشد لـ«كونا» بعد لقائه والوفد المرافق هنا رئيس مجلس الوزراء البحريني الامير خليفة بن سلمان ال خليفة ورئيس مجلس النواب خليفة الظهراني ورئيس مجلس الشورى علي الصالح.

وقال ان اللقاءات التي تمت امس، تناولت العديد من القضايا التي تهم دول الخليج والمنطقة واهمية التنسيق في وضع الحلول لمعالجتها مؤكدا تطابق وجهات النظر حول معظم المواقف بما يحقق امن واستقرار المنطقة.

ووصف الراشد لقاءه مع رئيس مجلس النواب البحريني بانه كان «مثمرا» تم خلاله الاتفاق على تنسيق الجهود البرلمانية بين البلدين في المنظمات التشريعية الدولية والعربية اضافة الى اهمية مشروع الاتحاد الخليجي وتطوير عملية الاتحاد بما يحفظ خصوصية كل دولة.

من جانبه، اكد رئيس مجلس النواب البحريني خليفة الظهراني في تصريح مماثل لـ«كونا» ضرورة تنسيق الجهود المشتركة بين البرلمانات الخليجية على جميع المستويات من اجل تحقيق مشروع الوحدة الخليجية موضحا ان دول مجلس التعاون تحتاج الى المزيد من التعاون والوحدة في كل المجالات.

بدوره اكد رئيس مجلس الشورى علي الصالح ان زيارة وفد مجلس الامة البحريني تاتي في ظل وضع صعب تمر به المنطقة شهدت خلاله تغيرات سياسية وامنية داعيا في هذا الصدد الى ضرورة تنسيق الجهود المشتركة بين دول مجلس التعاون.

وقال الصالح ان ما يحصل في المنطقة يشكل عام يتطلب توحيد الجهود بشكل عام وان يكون للسلطات التشريعية في دول المجلس دور في هذه الجهود والتنسيق فيما بينها من اجل تحقيق الصالح العام لشعوب المنطقة.

ويقوم وفد برلماني كويتي برئاسة رئيس مجلس الامة بزيارة الى مملكة البحرين تستمر ثلاثة ايام يتبعها بزيارة الى المملكة العربية السعودية بهدف توطيد العلاقات البرلمانية.

وكان الراشد قد اكد ان زيارة وفد مجلس الامة الى مملكة البحرين تهدف إلى توطيد العلاقات البرلمانية والدبلوماسية الشعبية بين البلدين مضيفا ان العلاقات التاريخية ممتدة على المستويين الشعبي والرسمي.

واضاف الراشد في تصريح لـ«كونا» وتلفزيون الكويت لدى وصوله الى مملكة البحرين الليلة قبل الماضية ان زيارة الوفد البرلماني الكويتي الى مملكة البحرين تسعى كذلك الى تنسيق الجهود المشتركة في جميع القضايا.

واوضح ان اللقاءات وتبادل الزيارات تهدف الى تنسيق الجهود المشتركة في المواقف الدولية للبرلمانات الخليجية مضيفا ان هذه الزيارة ستناقش كذلك قضايا منطقة الخليج بشكل عام وما تمر به المنطقة العربية كذلك.

وفي رد على سؤال حول دعوة العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى ال خليفة الى استكمال الحوار الوطني اكد الراشد ان هذه خطوة «موفقة وجيدة» من اجل حل الخلافات بالحوار وانها «دعوة كريمة من ملك كريم» متمنيا ان تحقق هذه الدعوة النجاح وان يعود الامن الى مملكة البحرين.

من جهته اكد رئيس مجلس النواب البحريني خليفة الظهراني في تصريح مماثل لـ«كونا» اهمية هذه اللقاءات والزيارات خاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها المنطقة مضيفا ان هذه الزيارات تخدم تنسيق الجهود البرلمانية بين دول مجلس التعاون.

واشاد الظهراني بالعلاقات الاخوية والتاريخية العريقة بين مملكة البحرين ودولة الكويت مشيرا الى ضرورة تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الشقيقين والتنسيق لتوحيد المواقف في المحافل الدولية.

يذكر ان زيارة وفد مجلس الامة برئاسة رئيس مجلس الامة علي الراشد الى مملكة البحرين تستمر ثلاثة ايام ثم يتبعها بزيارة الى المملكة العربية السعودية بهدف توطيد العلاقات البرلمانية.

■ زيارتنا إلى المملكة تهدف إلى توطيد العلاقات البرلمانية بين البلدين

أعضاء البرلمانين الكويتي والبحريني في صورة تذكارية

■ علينا تنسيق جهود المجالس التشريعية لتحقيق أمن واستقرار المنطقة

الراشد مغادرا إلى المملكة العربية السعودية

■ الظهراني: دول مجلس التعاون تحتاج إلى المزيد من التعاون والوحدة

■ الصالح: جولة الوفد الكويتي تأتي في ظل وضع صعب تمر به المنطقة

نواب أعربوا عن استيائهم من المساءلات واعتبروها تدميراً لعلاقة السلطتين

استجوابان جديدان لوزيري الدفاع والنفط على الطريق

■ حماد: مجموعة من الأعضاء يعدون صحيفة الخالد على خلفية تسريح العسكريين

سعدون حماد

■ الدوسري: البعض يحاول إقصاء وزراء بعينهم وضرب الحكومة بالمجلس في نفس الوقت

حماد الدوسري

فيما استمرت الإعلانات المتواصلة عن استجوابات لعدد من وزراء الحكومة، انتقد نواب من مجلس الأمة توالي الاستجوابات واعتبروها محاولة لتخريب علاقة السلطتين.

وكشف النائب سعدون حماد عن نية عدد من النواب تقديم استجواب لوزير الدفاع احمد الخالد على خلفية قضية تسريح «79» عسكريا سعوديا من الجيش، لافتا الى ان استجوابه لوزير النفط لا يزال قائما بعد اضافة محور آخر يتعلق بالشراكة الاسرائيلية.

وقال حماد في تصريح للصحافيين ان استجواب وزير النفط هاني حسين قائما وتم الانتهاء من اضافة محور يتعلق بالشراكة مع شركة اسرائيلية، مشيرا الى ان تلك الشركة ليست مقتصرة على شركة واحدة وإنما مع عدة شركات.

واضاف حماد: سبق وان وجهت عدداً من الاسئلة حول هذه الشراكة والتي تمت منذ عام 2007 ولكن للاسف ان الوزير قام بتشكيل لجنة تحقيق بهذا الخصوص وفي الوقت نفسه ترك المسؤول عن هذا الامر على رأس عمله ويمارس صلاحياته علما بانه رئيس مجلس شركة البترول العالمية.

وبين حماد بأن لديه معلومات كافية تؤكد حقيقة هذه الشراكة، لافتا الى انه ينتظر ردود الوزير بهذا الشأن ليفصح عنها وان هناك اتفاقية تجارية بين شركة اسرائيلية بخصوص كروت الديزل اضافة الى رسالة من احد البنوك المقرضة لتلك الشركة الاسرائيلية آخطر بها الجانب الكويتي متضمنا بها قيمة القرض.

وحمل حماد وزير النفط مسؤولية اخفاء تلك المعلومات بشأن الشراكة عن ديوان المحاسبة منذ 2007، مشيرا الى ان شركة «دبلك» الاسرائيلية اقترضت من احد البنوك العالمية 350 مليون يورو مقابل رهن اسهمها بشراكتها مع الجانب الكويتي والذي تم اخطاره بهذا القرض.

من جانبه اعتبر النائب حماد الدوسري مسالة تقديم الاستجوابات للوزراء هي لإقصاء بعض الوزراء ولضرب الحكومة بالمجلس، موضحا ان هناك ايادي خفية عادية المجلس، وان هناك دفعة ثانية من الاستجوابات ستقدم لاخضاع بعض الوزراء.

وقال الدوسري في تصريح صحافي ان تقديم الاستجوابات في الشهرين الاولين من عمر المجلس يثير التساؤلات وعلامات التعجب لدى الكثير، موضحا ان هناك اجندة معينة وواضحة لانهاء بعض الوزراء ومحاربتهم، واما ان يكون المقصود منها محاربة المجلس او لضرب المجلس بالحكومة.

واضاف الدوسري ان الاستجواب حق للنائب، لكن تقديم الاستجوابات الحالية جعلنا في موضع ريبة وتوجس من هذه الاستجوابات، مشيرا الى التوصية التي رفعت الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود في الجلسة السرية لمجلس الامة كانت بتوافق جميع اعضاء المجلس على ضوئها اعطي مهلة حتى ابريل المقبل.

وقال الدوسري انا ملتزم بما اعطي المجلس لوزير الداخلية من مهلة ولا ادافع عن وزير الداخلية، لافتا الى ان المحورين في الاستجواب المقدم الى الوزير لم تطرح في توصيات المجلس مع الاسف.

واشار الدوسري ان لديه ملاحظات على وزارة الداخلية وعلى قياداتها الا انه يرى الالتزام بما يتوافق عليه المجلس، داعيا وزير الداخلية لإزالة بعض قياداتها التي اصبحت «جاثوم» على حد تعبيره.

أحالتهما إلى المجلس لإدراجهما على جدول الأعمال

«المالية البرلمانية» أقرت تعديلات قانوني التأمين ضد البطالة وصندوق المشروعات الصغيرة

■ الهاشم: تسلمنا رد الشمالي على موضوع معالجة فوائد القروض وسنناقشه فيه الثلاثاء المقبل

صفاء الهاشم

■ تعديلات حكومية نيابية على قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

اقرت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس التعديلات المقدمة على قانوني التامين ضد البطالة ومشروع قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحالتهما الى المجلس لادراجهما على جدول الاعمال.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان مشروع قانون التامين ضد البطالة الذي وافق عليه مجلس الامة في مداولته الاولى «اجمعت اللجنة على الغاء مادة منه والتي تشير الى ان خدمة الموظف لا تكون انتهت بالاستقالة» مضيفة ان التعديل جاء لخدمة الموظفين الذين يجبرون على الاستقالة في القطاع الخاص.

واوضحت الهاشم ان اللجنة اضافت النص التالي على المادة الاولى وهو أن «تسري احكام هذا القانون على كل كويتي يعمل لدى صاحب عمل في القطاع العام» مبينة ان اللجنة ضمت الشركات التي تملك الحكومة نسبة لا تزيد عن 25 في المئة منها الى شركات القطاع الخاص في القانون.

وذكرت ان اللجنة استكملت مناقشة الاقتراحات بقانون بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحضور وزير التجارة والصناعة انس الصالح «وكان هناك تعديلات قدمت من الطرفين الحكومي والنيابي».

واضافت «ان اللجنة انتهت من التعديلات المقترحة من المشروع بعد ان استمعت الى ملاحظات الفريق الفني لوزارة التجارة والصناعة واحالت المشروع بقانون الى المجلس لادراجه على جدول الاعمال».

وذكرت ان التعديل على مشروع الصندوق يتضمن تحديد انوع النشاطات ومنها النشاطات الحرفية والصناعية والزراعية والخدمية ونظام حاضنات المشروعات.

واوضحت ان من اهم التعديلات المقررة مجلس ادارة الصندوق الذي سيتكون من 5 اعضاء 3 منهم متفرغون والاخران يتم تعيينهما من القطاع الخاص بشرط ان يكونوا ممثلين لشركات كبرى مدرجة في السوق.

وقالت ان الرئيس التنفيذي سيكون مستقلا ويتم تعيينه على ان يوفي بشروط الحوكمة او الادارة الرشيدة ويعطي مجلس الادارة وشفافية حرية اكبر للعمل مشيرة الى ان تبعية الرئيس التنفيذي المستقل ستكون لمجلس ادارة الصندوق.

واضافت ان مدة العضوية في مجلس الادارة ستكون لأربع سنوات قابلة للتجديد لفترة واحدة معربة عن املها ان يكون اهتمام الصندوق منصبا على تفريغ الطاقات الشبابية في مجالاتها السليمة.

وبينت ان عضو مجلس الادارة يفقد صلاحيته في حالات صدور حكم نهائي باقلاسه او ادين بحكم نهائي في جريمة تمس الشرف او الاخلاق او اذا تغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية او ستة اجتماعات غير متتالية في السنة الواحدة.

وافادت بأن اللجنة تسلمت رد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي على موضوع معالجة فوائد القروض واطلعت عليه اللجنة وستناقشه مع الوزير في اجتماع اللجنة الثلاثاء المقبل للاستفسار عن المعلومات التي ذكرها في رده.